المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل وأثره في العلوم الأخرى

سعد الدين منصور محمد

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن البحث في موضوع "المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل وأثره في العلوم الأخرى" سيناول نبذة تعريفية عن علم الجرح والتعديل ونشأته، والتأليف فيه، وصلته بالعلوم الأخرى: كعلم القراءات،واللغة العربية وآدابها، والحكم والقضاء، وعلم التاريخ. وقد حاول الباحث بيان أوجه تأثير علم الحديث وفروعه كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل على بعض العلوم الأخرى، فذكر أثره على علم القراءات، واللغة العربية، والقضاء، والتاريخ بصفة مختصرة، وهذا يدل على عظم ما بذله المحدثون في ميدانهم، ومدى الإبداع الذي أدخلوه على العلوم الإسلامية. وتأثر العلوم الأخرى بهذه المناهج، ما هو إلا اعتراف ضمني بأهمية منهج المحدثين وقوته العلمية مما جعله معينا يغترف منه رواد العلوم الإسلامية الأخرى وغيرها من العلوم المعاصرة.

وهذا العلم نشأ في أحضان الإسلام، والغاية من ذلك العلم الشريف الحفاظ على هذه النصوص المقدسة من التحريف والتزيد والوضع. وهذا العلم من العلوم التي تدل على الدور العظيم الذي قام به علماء المسلمين تجاه الحضارة الإنسانية، بل يدل على إبداعهم في مختلف العلوم والفنون لاسيما العلوم الشرعية، وخاصة علم الجرح والتعديل، لأنه علم تميزت به الأمة الإسلامية دون غيرها من الأمم.

نبذة عن علم الجرح والتعديل

الجرح:

الجرح في اللغة: تقول: "جرح يجرح جرحا أي أثر فيه بالسلاح، ويقال: جرح الحاكم الشاهد

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره. وقد قيل ذلك في غير الحاكم أيضاً، فيقال: جرح الرجل أي نفى شهادته، قال الأزهري ويروى عن بعض التابعين أنه قال: كثرت هذه الأحاديث واستجرحت أي فسدت، أراد الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها وردّ روايته"(١).

وقال بعض فقهاء اللغة: "الجرح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها وهو المتداول بينهم، وإن كان في أصل اللغة بمعنى واحد..."(٢).

وقال الفيومي: "جرحه بلسانه جرحا، عابه وتنقصه. ومنه: جرحت الشاهد إذا أظهرت فيه ما ترد به شهادته"(٣). قلت: هذا معنى الجرح في اللغة بالبنان هو ما يؤدي إلى أثر في الجسم وباللسان هو ما كان في العرض أو الشهادة فيرد كلامه وشهادته وحديثه.

وأما في الاصطلاح: "بيان لعيوب رواة الحديث التي من أجلها تسقط عدالتهم ويكون حديثهم من عداد الضعاف"(٤).

وقال ابن الأثير: "الجرح وصف، متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به"(٥).

ويتحقق الجرح في الراوي بسلب أحد الأمرين، وهما العدالة والضبط فإن من سلبت عدالته صار فاسقا ومن سلب ضبطه صار مغفلا(٦).

أما دليل الجرح من الكتاب العزيز فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾(٧).

١- أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، ص ٣/ ٢٤١ إكمال التوثيق.

٢- محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس**، طبعة مصر، ط ١، ١٣٠٦هـ، ٢/ ١٣٠.

٣- الفيومي، **المصباح المنير**، طبعة بيروت، ١٣٧٤هـ، ١/ ١١٧.

٤- انظر: الأعظمي، **دراسات في الجرح والتعديل**، المطبعة السلفية، بنارس، الهند، الناشر: الجامعة السلفية بالهند، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص ٤٥.

٥- انظر: الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، **جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم**، مطبعة السنة المحمدية، ط ١، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٩م، ١/ ٧٠.

٦- انظر: **دراسات في الجرح والتعديل**، ص ٤٦.

٧- سورة الحجرات، الآية: ٦.

وأما الحديث فما رواه الشيخان بسندهما عن عروة بن الزبير قال: حدثتني عائشة رضي الله عنها أن رجلا استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "ائذنوا له فلبئس ابن العشيرة أو بئس رجل العشيرة" فلما دخل عليه ألان له القول. قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله! قلت له الذي قلت ثم ألنت له القول؟ قال: "يا عائشة إن شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من ودعه أو تركه الناس اتقاء فحشه"(٨).

ولقد علق ابن حبان على هذا الحديث قائلا: "وفي هذا الخبر دليل على أن إخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة إذ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "بئس أخو العشيرة أو ابن العشيرة" ولو كان هذا غيبة لم يطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أراد بقوله هذا أن يفتدى ترك الفحش لا أنه أراد ثلبه وإنما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه، وأئمتنا رحمة الله عليهم فإنهم إنما بينوا هذه الأشياء وأطلقوا الجرح في غير العدول لئلا يحتج بأخبارهم ولا أنهم أرادوا ثلبهم والوقيعة فيهم والإخبار عن الشيء لا يكون غيبة إذا أراد القائل به غير الثلب"(٩).

"ائذنوا له فلبئس ابن العشيرة" العشيرة القبيلة. الرجل هو عيينة بن حصن الفزاري، قال القاضي: "ولم يكن ـ والله أعلم ـ أسلم حينئذ ففيه أنه لا غيبه في فاسق ولا مبتدع وإن كان قد أسلم فيكون أراد أن يبين حاله، وفي قوله: "بئس ابن العشيرة" علم من أعلام نبوته عليه السلام، فإنه ارتد وجيء به أسيراً إلى أبي بكر"(١٠).

أهمية هذا العلم:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "ثم إن من بعدهم تلقوا ذلك منهم وبذلوا أنفسهم في حفظه

٨- أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشا ولا متفحشا، بسنده عن عائشة رضي الله عنها، طبعة دار المعرفة، ج ١٠، ص ٤٥٢، وفي **حاشية السندي**، كتاب الأدب، باب المدارة مع الناس، ٤/ ٧، وفي **صحيح مسلم** (متن مشكول عن عائشة) كتاب البر والصلة والأدب، باب مدارة من يتقى فحشه، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٥م، ٨/ ٢١. وأيضاً البخاري في **الأدب المفرد**، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٠م، باب قول الرجل فلان هو أسود أو أبيض، ص ١٥٣، والحديث أخرجه أبو داود في **سننه** بسنده إلى عائشة رضي الله عنها، كتاب الأدب، باب في حسن العشرة، ٤/ ١٩٧، وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في **مسنده**، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ٦/ ٢٨ و٨/ ١٥٨، ١٧٣.

٩- محمد بن أحمد ابن حبان التميمي البستي، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، سوريا، ط٢، ١٩٨٢م، ١/ ١٨.

١٠- انظر: **صحيح مسلم**، ٨/ ٢١.

وتبليغه، وكذلك من بعدهم إلا أنه دخل من بعد الصحابة في كل عصر قوم ممن ليست لهم أهلية ذلك أو تبليغه، فأخطؤا فيما تحملوا ونقلوا، ومنهم من تعمد ذلك فدخلت الآفة فيه من هذا الوجه، فأقام الله طائفة كثيرة من هذه الأمة تذب عن سنة نبيّه صلى الله عليه وسلم وتكلموا في الرواة على قصد النصيحة، ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة بل كان ذلك واجبا عليهم وجوب كفاية"(١١). قلت ففي هذا ومن كلام ابن حبان وقول ابن حجر نستنتج أن علماء الإسلام أجازوا الجرح في الرواة من أجل النصيحة لدين الله إذ دخل قوم في هذا المجال وهم ليسوا بعدول.

أما الصحابة رضي الله عنهم فقد ثبتت عدالتهم بالكتاب والسنة. قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾(١٢). وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾(١٣). وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾(١٤).

وفي الحديث ما رواه ابن حبان وغيره بسنده عن عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه"(١٥). قلت: فالآيات السابقات تدلنا دلالة واضحة على تعديل الصحابة وعدم ثلبهم، لأنهم صحبوا المصطفى صلى الله عليه وسلم وآمنوا بما جاء به من عند الله ونصروه بأنفسهم وأموالهم. والحديث أيضاً نهى عن الخوض في الصحابة بسوء وفيه تحذير ووعيد شديد لمن يدخل في هذا الأمر بنية سوء.

١١- ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٩٧١م، ١/ ٤، إكمال التوثيق.

١٢- سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

١٣- سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

١٤- سورة الفتح، الآيتان: ١٨-١٩.

١٥- أخرجه الترمذي في **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، رقم: ٣٩٥٤، باب في من سبّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، بسنده إلى أبي سعيد الخدري، حققه عبد الرحمن محمد عثمان، ط ٤، ٥/ ٣٥٨.

وبعد تعديل الصحابة من الكتاب والسنة يتبادر للذهن سؤال يحتاج إلى إجابة، والسؤال: هل الجرح يعد من الغيبة المذمومة؟

إن الإجابة في ما سطرها الإمام النووي في كتابه **رياض الصالحين** ننقلها عنه حيث قال: "إن غيبة الرجل حياً وميتاً تباح لغرض شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها وهي ستة أنواع:

الأول: التظلم، فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما فيقول: ظلمني فلان بكذا.

الثاني: الاستعانة على تغيير منكر وردّ العاصي إلى الصواب فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا، فأزجره عنه، ونحو ذلك ويكون مقصده التوصل إلى إزالة المنكر.

الثالث: الاستفتاء، فيقول للمفتي: ظلمني أخي أو أبي أو زوجي أو فلان بكذا فهل له ذلك؟ فهذا جائز للحاجة.

الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز للجميع بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة، ومنها المشاورة في مصاهرة إنسان، ومنها إذا رأى متفقها يتردد إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم، ومنها أن يكون له ولاية لا يقوم بها على وجهها.

الخامس: أن يكون مجاهراً بفسقه أو بدعته كالمجاهر بشرب الخمر ومصادرة وأخذ وخيانة أموال الناس ظلما.

السادس: التعريف، إذا كان الإنسان معروفا بلقب كالأعشى والأعرج والأصم والأعمى والأحول، وغيرهم جاز تعريفهم بذلك ويحرم إطلاقه على جهة التنقيص ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى(١٦).

قلت: فهذه أمور ستة أبانها الإمام النووي حيث يجوز الطعن بها في الرجل لغرض شرعي، ومنها ما نحن بصدده وهي طعن الرواة المجروحين حتى يتبين لنا الحديث الصحيح من غيره.

وروى ابن حبان بسنده عن يحيى بن سعيد يقول: "سألت سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، عن الرجل يكون واهي الحديث يأتيني الرجل فيسألني عنه، فأجمعوا أن أقول: ليس هو بثبت، وأن أبين أمره"(١٧).

١٦- شيخ الإسلام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، **رياض الصالحين**، في بيان ما يباح من الغيبة، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، ص ٥٧٩- ٥٨١.

١٧- انظر: ابن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ١/ ٢٠.

من يقبل قوله في الجرح والتعديل؟

بعد الاستقراء لكلام العلماء في هذا الشأن تبين أنه لا بد من توفر الشروط التالية لمن يتصدى للجرح وهي:

١- أن يكون الجارح متيقظا ومستحضراً.

٢- أن يكون متحريا لكلام العلماء.

٣- أن يضبط ما يصدر عنه لئلا يقع في التناقض.

٤- أن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل.

٥- أن يكون عالما بتصاريف كلام العرب، بغير كلام الناس حتى لا يكون عكس ما يريده.

٦- أن يكون بعيدا عن التعصب المذهبي كرمي الجوزجاني، سعيد بن عمرو الكوفي، بالتشيع وقوله فيه: "كان زائغا غالبا في التشيع" وقد وصفه ابن معين والنسائي والعجلي وإسحاق بن راهويه، بأنه: "كان من فقهاء الكوفة، وقد احتج به الشيخان والترمذي له عنده حديثان"(١٨).

٧- لا تحمله العداوة الشخصية في جرح رجل.

٨- أن يكون حليما صبورا.

٩- أن لا تحمله الغرابة عن العدول بقول الحق في الراوي(١٩).

أثر علم الجرح والتعديل في العلوم الأخرى:

أولاً- علم القراءات:

هل لعلم الجرح والتعديل آثار في علم القراءت؟ وكيف يهتم علم القراءات بمبادئ علم الجرح والتعديل؟ الإجابة هي: أنه لا بد من الأسانيد الصحيحة أي سلامة الرواة من الجرح حيث نظر إلى عدالتهم وضبطهم، واتصال الأسانيد.

كما ثبت في الحديث في قصة عمر الخطاب مع هشام بن حكيم عن قراءته. فقد روى البخاري ومسلم عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكدت أُساوره ـ أي أثب عليه ـ في الصلاة، فصبرت حتى سلم، فَلَبَّبْتُه بردائه ـ أي أمسك بردائه من

١٨- الحافظ ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٤٠٦.

١٩- انظر: الأعظمي، **دراسات في الجرح والتعديل**، ص ٥٢-٥٣.

موضع عنقه ـ فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبت، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال: أرسله ـ أي اتركه ـ اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه"(٢٠).

مفهوم القراءات:

لغةً القراءات: جمع قراءة، وهي في الأصل مصدر الفعل "قرأ". وفي الاصطلاح العلمي: العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها، منسوب لناقلها(٢١).

ضوابط القراءات المقبولة:

القراءة يجب أن تؤخذ من النبي صلى الله عليه وسلم كما تلقّاها عن الله عز وجل. قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾(٢٢). فإن النطق بالقرآن المغاير للكيفية التي قرأ بها الرسول الأمين مردود.ولهذا ضبط العلماء القراءات المقبولة بقاعدة مشهورة متفق عليها بينهم، وهي:

الأول: أن يصح سندها عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

الثاني: أن توافق اللغة العربية ولو بوجه.

الثالث: أن توافق المصحف العثماني، أي المصحف المنسوب إلى سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه.

أما بالنسبة للإسناد فلا بد لإثباتها من صحته، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد. إن كل قراءة لم يصح سندها عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لا يصح القراءة بها أو العمل بمقتضاها، لأنه تقوّل على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بغير علم(٢٣). فالقرآن كله متواتر منقول بواسطة سلسلة من القراء الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب عن طريق الكتابة والمشافهة.

٢٠- أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، ج ٢، ص ٥٨١، رقم: ٢٢٨٧، ومسلم في **صحيحه**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ج١، ص ٥٥٩، رقم: ٨١٨.

٢١- شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، **منجد المقرئين**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٦١، وعبد الهادي الفضلي، **القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف**، دار القلم، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥م، ص ٥٥.

٢٢- سورة القيامة، الآية: ١٨.

٢٣- أبو عبد الملك أحمد بن مسفر بن معجب العتبي، **دليل فهم القرآن المجيد**، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ط١، ص ١٧٣.

ومعنى موافقة العربية ولو بوجه، أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه النحو، ولو كان مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، لأن القراة سنة متبعة يلزم قبولها بالإسناد لا بالرأي.فربما أنكر أهل العربية قراءة من القراءات لخروجها عن القياس ولا يحفل أئمة القراءة بإنكارهم شيئاً فإنه ينبغي أن نجعل القراءة الصحيحة حكماً على القواعد اللغوية، لا سيما وأن القرآن الكريم هو المصدر الأول لاقتباس القواعد اللغوية.

أقسام القراءات من حيث السند:

قسمت القراءات كما قسم الحديث إلى عدة أنواع. وقد قسم العلماء القراءات إلى أنواع ستة:

١- المتواترة: وهي ما رواها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب.

٢- المشهورة: ما صح سندها ووافق العربية وأحد المصاحف العثمانية واشتهرت عند القراء فلم يعدّوها من الغلط ولا من الشذوذ ولكنها لم تبلغ درجة التواتر.

٣- ما صح سندها وخالفت الرسم أو العربية.

٤- الشاذة: وهي ما لم يصح سندها.

٥- الموضوعة: ما ينسب إلى قائله من غير أصل أي ليست عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٦- المدرجة: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير(٢٤).

- **أمثلة من علم القراءات:**

١- القراءات المتواترة ومثالها، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾(٢٥). أي واحداً بعد واحد وقولهم: "جاءت الخيل تترا" أي جاءت متقطعة.

٢- القراءات المشهورة، قوله تعالى: "ما أشهدنهم خلق السموات والأرض" بدل ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾(٢٦).

٣- ما صح سندها وخالفت الرسم أو العربية، مثاله ما أخرجه الحاكم عن عاصم الجحدري عن أبى بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ "متكئين على رفارف وخضر وعباقري حسان" وهو كذلك عند الترمذي ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾(٢٧).

٢٤- فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، مكتبة المعارف، الرباط، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ط ٢، ص ١١٣.

٢٥- سورة المؤمنون، الآية: ٤٤.

٢٦- سورة الكهف، الآية: ٥١.

٢٧- سورة الرحمن، الآية: ٧٦.

٤- القراءات الشاذة، قوله تعالى: "فاليوم ننحيك ببدنك" بدلا ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾(٢٨).

٥- القراءة المدرجة: قراءة سعد بن أبي وقاص "وله أخ أو أخت من أم" بزيادة "من أم"، وقراءة: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾(٢٩) بزيادة "في مواسم الحج" مدرجا من كلام ابن عباس.

٦- القراءات الموضوعة: "إنما يخشى الله من عباده العلماءَ" برفع "الله" ونصب "العلماءَ" في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾(٣٠).

أما أقسام الحديث:

١- المتواتر: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

٢- المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر.

٣- العزيز: ما رواه عدد لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

٤- الغريب: ما ينفرد بروايته راوٍ واحدٍ.

٥- الصحيح: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

٦- المدرج: ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

٧- الموضوع: هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٨- الشاذ: ما رواه مقبول مخالفاً لمن هو أوثق منه.

فنرى تأثير علم الحديث على علم القراءات؛ إذ تتشابه تقسيماته وتسمياته.

أثر علم الجرح والتعديل في علم القراءات:

ويمكن أن نعد هذه الضوابط قواسم مشتركة بين علم القراءات و علوم الحديث عامة، وخاصة علم الجرح والتعديل.

الضابط الأول: تسمية الحديث:

قسم الحديث إلى أنواع، منها: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمتواتر، والآحاد، والمشهور والشاذ، والموضوع، وكذلك الحال بالنسبة للقراءات القرآنية، فمنها الصحيح، والمشهور، والشاذ،

٢٨- سورة يونس، الآية: ٩٢.

٢٩- سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

٣٠- سورة فاطر، الآية: ٢٨.

والموضوع، والقراءة المقبولة التي تتوفر فيها شروط القبول عند القراء فقط.

الثاني: اتصال السند:

يهتم علم القراءات، كما يهتم الحديث، في قبول الرواية بالرواة، فيشترط اتصال أسانيد الرواة من أول السند إلى آخره، وانتفاء أنواع السقط كالتعليق والإرسال والإعضال والانقطاع وغيرها. وهي نفسها شروط قبول رواية القراءات القرآنية. كما يهتم بحال الرواة من ناحية الجرح والتعديل ومكانتهم من حيث القبول والرد.

الثالث: النقل بالمشافهة في بداية الأمر:

من المعروف أنه في بداية الأمر نقل الرواة الحديث مشافهةً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يبدأ بعملية التدوين إلا في القرن الثالث. وكذلك الأمر بالنسبة لعلم القراءات، حيث أنه لم يدوّن في بداية الأمر لأن كليهما قد نقلا عن الأمين صلى الله عليه وسلم.

ومن هنا يمكن أن نقول، إن هناك صلة وثيقة بين علم القراءات وعلم الجرح والتعديل، يوضحها الجدول أدناه:

جدول يوضح العلاقة بين علم القراءات وعلم الجرح والتعديل:

علم القراءات		علم الجرح والتعديل
١ – الاهتمام باتصال السند		١ – الاهتمام باتصال السند
٢ – النقل بالمشافهة في بداية الأمر		٢ – النقل بالمشافهة في بداية الأمر
٣ – الاهتمام بعملية التدوين		٣ – الاهتمام بعملية التدوين
٤ – من أنواع القراءات: القراءة الصحيحة، القراءة الشاذة، القراءة الموضوعة		٤ – من أنواع الحديث: الحديث الصحيح والحسن والضعيف والشاذ والموضوع
٥ – الاهتمام بعدالة الرواة وضبطهم		٥ – الاهتمام بعدالة الرواة وضبطهم

ثانياً- أثر علم الجرح والتعديل على اللغة العربية:

إن علم مصطلح الحديث علم إسلامي بحت أوجده علماء الحديث المسلمون منذ عهدهم الأول. بما اتبعه الصحابة من قوانين الرواية ثم محاربة الكذب ثم تصنيف الأحاديث والرواة، ثم نما هذا العلم تبعاً لتطور الحاجة حتى تكامل تماماً، وأنه قام في كل مراحله على أسس دقيقة.

إن قواعد هذا العلم التي تبدو مفرقة في كتب المصطلح تكوّن في جملتها منهجاً متكاملاً يدرس الحديث وينقده من جميع الجهات: جهات الرواية والأسانيد والمتون... وإن أصول هذا العلم ومناهجه صارت نبراساً يهتدي به العلماء الآخرون من فقهاء وأصوليين ومفسرين ولغويين... إلخ. ويقتبسون منه ويسيرون على نهجه ويتبعون قوانينه.

فهذا الإمام جلال الدين السيوطي يقول في مقدمة كتابه الشهير **المزهر في علوم اللغة** بأنه اعتمد في تبويب كتابه على علم مصطلح الحديث، قال: "... هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع. وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك ويعتني في بيانها بتمهيد المسالك..."[٣١]. وذكر منها خمسين نوعاً، أهمها:

النوع الأول: معرفة الصحيح الثابت من اللغة، ويقابله في علم المصطلح الحديث الصحيح، وهو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط ضبطاً تاماً عن مثله إلى منتهى السند من غير شذوذ ولا علة قادحة.

النوع الثاني: معرفة ماروي من اللغة ولم يصح ولم يثبت. ويقابله في علم المصطلح الحديث الضعيف، وهو ما فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول كفقد اتصال وعدالة وضبط ومتابعة في المستور وكوجود شذوذ.

النوع الثالث: معرفة المتواتر والآحاد، ويقابله في علم المصطلح الحديث المتواتر، وهو الذي رواه من الابتداء إلى الانتهاء جمع عن جمع تمنع العادة اتفاقهم على الكذب، وهو مما يدرك بالحس. وحديث الآحاد هو ماروي من طريق واحد فهو الحديث الغريب أو المفرد.

النوع الرابع: معرفة المرسل والمنقطع في اللغة، ويقابله المرسل والمنقطع في مصطلح الحديث. فالمرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً... والحديث المنقطع ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي، وقيل هو ما لم يتصل إسناده بأيّ حال.

النوع الخامس: معرفة الإفراد في اللغة، وهو ما انفرد به واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره، وهذا يقابل حديث الأفراد عند أهل الحديث، أو الغريب.

٣١- جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، المقدمة، ١/ ٧.

النوع السادس: معرفة من تقبل روايته في اللغة ومن تردّ. وهو يقابل في علم المصطلح صفات الرجال من رواة الحديث الذين يجب أن تتوافر فيهم شروط معينة من الجرح والتعديل مثل العدالة والضبط، وتقابل في عرفنا اليوم الأمانة العلمية، وعكسها مراتب الجرح، مثل: دجال، وضّاع، كذّاب،... إلخ.

النوع السابع: معرفة طرق الأخذ والتحمل، وهي كثيرة، منها: السماع والقراءة على الشيخ، والإجازة والمكاتبة... إلخ. وهذه نفس الشروط التي وردت في علم مصطلح الحديث.

النوع الثامن: معرفة المصنوع في اللغة، ويقابله في علم المصطلح معرفة الحديث الموضوع أو المصنوع، وهو الذي اختلقه راوٍ ونسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد بيّن علماء المصطلح علامات وضع الحديث.

ثالثاً- أثر علم الجرح والتعديل على القضاء:

إن غاية القضاء في الإسلام هو إقامة حدود الله تعالى، وذلك بإحقاق الحق وإبطال الباطل وإزهاقه، حيث تصل الحقوق إلى أهلها، والقرآن الكريم قد أرسى دعائم الحق بين الناس، فقد تحدث القرآن الكريم عن الشهادات في كثير من الآيات، لأن الشهود هم الذين يجب أن يكونوا عدولاً، لأنهم بهم يثبت الحق ويتبين.

فشهادة الزنا لابد فيها من عدالة، قال تعالى في سورة النور: ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾(٣٢). وفي آية أخرى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾(٣٣).

وأما الشهادة في سائر الحدود والأموال فقد قال تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾(٣٤).

أما الأمور التي لا يطلع عليها إلا النساء فتقبل فيها شهادة النساء اللاتي تتوفر فيهن شروط العدالة. وقد جاء في الأثر عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجيز شهادة القابلة(٣٥).

٣٢- سورة النور، الآية: ١٣.

٣٣- سورة النور، الآية: ٤.

٣٤- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

٣٥- البيهقي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ١٠/ ١٥١.

إذن القاضي المسلم لا يقبل شهادة كل أحد وإنما يقبل شهادة العدل، ففي آية سورة البقرة السابقة ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ وفي آية سورة الطلاق ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا ٱلشَّهَـٰدَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾[٣٦]، فهذه أيضاً تدل على اشتراط العدالة للشاهد، إذن أهم شروط قبول الشهادة هي: العدالة وهي متضمنة للإسلام، والتيقظ وهو الفطنة والحرية، وهي شرط في الشهادة دون الرواية[٣٧].

والعدالة تشترط في الشهود كما تشترط في الرواة، والشاهد العدل في المسلمين من لم يظهر به ريبة. وسئل عبد الله بن المبارك عن العدل فقال: "من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربه، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء".

والجرح أجيز في الرواة باتفاق أئمة الشأن صيانة للشريعة الإسلامية من أن يدخل فيها ما ليس منها، ونصيحة لله ورسوله عليه السلام والمسلمين. ولا يقف على معرفة ذلك إلا المحدث الصادق المشهور بطلب الحديث التقي الورع.

ومما سبق تتضح لنا الصلة الوثيقة بين هذين العلمين ، علم الجرح والتعديل وعلم القضاء، خاصة في مسألة الشهادة التي هي ركن مهم في علم القضاء، وذلك باشتراط العدالة، والتي هي من أهم أركان الراوي العدل.

رابعاً- تأثير علم الجرح والتعديل على علم التاريخ:

إن مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ متعددة ومتنوعة، ويمكننا تلخيصها فيما يلي:

١- اعتماد منهج الرواية بالأسانيد:

وقد استفاد المؤرخون هذا المنهج من مدرسة الحديث، ولم يكن باستطاعتهم تجاهله أو إهماله، وقد كان جمع الأخبار جزءا من ظاهرة ثقافية عامة، وهي ظاهرة جمع الأحاديث والروايات في كل مصر على انفراد. وقد كان لانقراض جيل الصحابة أثر واضح في إيجاد هذه الظاهرة، والمبادرة إلى الرحلة في طلب الحديث، كما أن حركة الوضع قد أدت هي الأخرى إلى بعث الهمم في النفوس للتفتيش عن الأسانيد وفضح الكذابين. على أن الإسناد في التاريخ لم يبلغ ما بلغه في الحديث، إذ الملاحظ تساهل في الأسانيد

٣٦- سورة الطلاق، الآية: ٢.

٣٧- فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص ١٤٤-١٤٦.

والرواة في بعض الأحيان لدى المؤرخين[٣٨].

٢- **نشأة علم الرجال والطبقات:**

إن اعتماد المحدثين منهج الإسناد في الرواية قد أدى إلى نشوء فرع من فروع العلم، عرف عندهم باسم علم الرجال، وذلك إلى النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وقد أطلق بعض المؤلفين على كتبهم في الرجال اسم "التاريخ"، حيث أطلقه البخاري مثلاً على ثلاثة من كتبه: **التاريخ الكبير** و**الأوسط** و**الصغير**. ولقد تغايرت مناهج العلماء في ترتيب كتبهم هذه، ولقد تأثر غيرهم بهذه المناهج فقلدوهم فيها.

ويظهر أثر علم الرجال والطبقات على المؤرخين فيما يلي:

- إضافة مادة علمية تخص الحياة الثقافية للمدن، مما يساعد على سد الفجوات التي قد توجد في كتب التاريخ.
- تأثر بعض أنواع الدراسات التاريخية الحديثة بعلم الرجال وهو ما يعرف بعلم "تاريخ التاريخ"، والذي يتناول دراسة الأصول التي استقى منها المؤرخون موادهم العلمية، ومكانة أصحابها والصفات التي اتصفوا بها ومكاناتهم وأغراضهم.
- تأثر كتب التراجم بكتب الرجال من ناحية الشكل والمحتوى؛ إذ إن الفرق الوحيد بينها هوالتوسع في ترجمة الرجال وإدخال معلومات أخرى لا تخص رواة الحديث لدى كتب التراجم.
- تأثير كتب الرجال في بعض كتب التاريخ العام: كـ: **البداية والنهاية** لابن كثير، و**المنتظم** لابن الجوزي، و**تاريخ الإسلام** للذهبي.

٣- **تبدو أهمية كتب الرجال والتراجم والطبقات في**: الحكم على الروايات، سواء أكانت تاريخية أم حديثية، مع ملاحظة التساهل في الروايات التاريخية. ولعلم الحديث الفضل في نشوء علم الرجال؛ إذ إن هذا الأخير فرع له وناتج عنه.

٤- **شروط المؤرخين للمؤرخ:**

وذلك بالاستفادة من منهج المحدثين في شروطهم فيروي الحديث، ويعتمد رواياته. ومجمل هذه الشروط تدل على العدالة والضبط والتحري في النقل، والأمانة في الأداء، والمعاني العامة لهذه الشروط مشتركة بين المحدث والمؤرخ.

٣٨- المرجع السابق، ص ١٤٤-١٤٨.

خـاتمة:

في ختام هذا البحث، حيث يختم الباحث بما بدأ به، فقد حاول الباحث بيان أوجه تأثير علم الحديث وفروعه كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل على بعض العلوم الأخرى، فذكر أثر هذا العلم على علم القراءات القرآنية، واللغة العربية وآدابها، و علم القضاء، والتاريخ مع شيء من الاختصار، وهذا يدل على عظم ما بذله المحدثون في ميدانهم الفسيح هذا، أي علم الحديث، ومدى الإبداع الذي أدخلوه على العلوم الإسلامية. وتأثر العلوم الأخرى بهذه المناهج، ما هو إلا اعتراف ضمني بأهمية منهج المحدثين وقوته العلمية مما جعله معينا يغترف منه رواد العلوم الإسلامية الأخرى وغيرها من العلوم المعاصرة.

بل يدل ذلك على التفكير العلمي الحصيف عند علماء المسلمين، مما أثر على الحضارة الإنسانية جمعاء، وهو بلا شك أسهم فى رقي وازدهار الحضارة العالمية، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

****